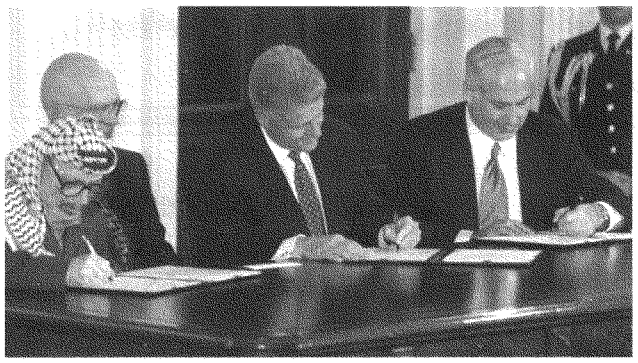

**يأخذ الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني الأخير لدى البعض شكلَ المفاجأة، وكأنّه شذوذٌ عن مجرى سويٍّ قديمٍ لا يعرف الاعوجاج. غير أنّ التأمّل اليسير لاتفاق واي بلانتيشن يَطْرد كلَّ ما يفاجئ، ويسفّه كل فكر يربط بين المفاجأة والسلطة الفلسطينية. فلا أحد يُقْبل على التفريط، كإقبال الظامئ على كأس الماء، إلا إذا كان التفريطُ قوامَ وجوده، وكان إقصاءُ الحسّ السليم تقليداً حميماً أدمنه منذ زمن. ولذلك، لا شيء يفاجئ في كارثة جديدة تستتبع كوارثَ سَبَقَتْها، لأنّ «الطرف الفلسطيني المفاوض» خلط بين الوطن والعقار، منذ أن استوطن مصالحه الذاتية.**

### اتفاق واي بلانتيشن... أيضاً وأيضاً

# هل تبقّى شيءٌ من فلسطين للبيع؟

فيصل درّاج

وإذا كان «الطرفُ الفلسطيني» قد استأصل المفاجأة، منذ أن حوّل أرضَ فلسطين إلى «شققٍ مفروشة» محدودةِ المساحة وزهيدةِ الثمن، فإنّ الطرف الإسرائيلي قد قوّض المفاجأة بدوره، حين أكّد، ومنذ زمن طويل، أنّ التفاوضَ تفاوُض بين طرفين إسرائيليين لا أكثر. فالقول بانسحاب الجيش الإسرائيلي من ١٣٪ من أراضي الضفة اقتراحٌ إسرائيلي؛ وفكرةُ الدولة الفلسطينية العتيدة فوق أشبار من فلسطين اقتراحٌ إسرائيليٌّ آخر؛ ومبادلةُ التاريخ الكفاحي الفلسطيني كله بمطارٍ ومروحيّةٍ فكرةٌ إسرائيليةٌ أيضاً. لا شيء يفاجئ منذ أن ارتضتِ «الضحيةُ» أن تصبح دليلاً للجلاّد: تضيء له الدروبَ، وتكشف له الجهاتِ، وتمدُّهُ بسكين قاطعةٍ كي يَبْتَر أعضاءَها السليمة.

ولا شيء يفاجئ أيضاً حين يصبح الطرفُ الأمريكيُّ راعياً للسلام ومرجعاً له، يَحْكم بين طرفٍ إسرائيليٍّ جوهري و«طرفٍ فلسطيني» يتكلم لغة عبرية، أو بين جلاّدٍ إسرائيليّ وضحيةٍ «متأسْرِلة» تعشق جلاّدَها إلى حدود التلف. فلقد كانت الولاياتُ المتحدة، وبدأبٍ لا يعرف الكلل، الطرفَ الأكثر إخلاصاً وتصلباً في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وكأنّ «أرضَ الميعاد» امتدادٌ روحيٌّ لأرض الولايات المتحدة، أو كأنّ دولة إسرائيل هي الولايةُ الأكثر نعمةً وراحةً ويسراً بين الولايات الأميركية. فالبيت الأبيض، الذي حوّل «اتفاقيات السلام» إلى عرضٍ تلفزيونيٍ مثير، أَجْهَض كلَّ الإمكانيات المتاحة «لسلام معقول» يؤمّنُ لإسرائيل وجودَها ويعيد إلى الفلسطينيين بعضَ حقوقهم المغتصبة. ولأنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تَفْصل بين الفعل والإشارة، فقد قالت بالسلام

# انسحابُ اسرائيل من ١٣٪، ومبادلةُ التاريخ الكفاحي بمطار ومروحيةٍ ودولةٍ فوق أشبار، اقتراحان اسرائيليان

بعد تدمير العراق، وأكدتْ ضرورةَ السلام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ وكأنّ السلام المقترح إعلانٌ عن انتصار الإرادة الأميركية فوق الأرض. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون اتفاقيةُ أوسلو حلاً لمشاكل إسرائيل في علاقتها بالقضية الفلسطينية، أي حلاً يُعْدِم فلسطينَ العربية باسم «حل» القضية الفلسطينية. وإذا كانت هذه الاتفاقيةُ قد هيأتْ طقوسَ الاحتفال الجنائزي المهيب، إذ جثة فلسطين مكوّمة فوق طاولة من رخام، فإنّ اتفاق واي بلانتيشن إعلانٌ عن نهاية الاحتفال، أي إعلانٌ عن دفن الجثة وإهالة التراب على روحها المعذّبة.

لا شيء يفاجئ الوعيَ العاديَّ في مظاهرة السلام الكاذبة. فهو لا يفاجئ الفلسطيني الذي اغتصب أمّه ونسي، ولا الإسرائيليَّ المغتصِب الذي يبارك الفلسطينيَّ الذي اقترف اغتصابَ المحرَّمات، ولا الأمريكيَّ الذي يلهو بأرواح البشر. وهذا ما يجعل اتفاق واي بلانتيشن صورةً عن التحقُّق المطلق للإرادة الإسرائيلية، بعد أن يجعل منه صورةً للخضوع المطلق أمام الإرادة الغاشمة.

*

ولعلّ العودة إلى الاتفاق، لا في تفاصيله الجغرافية البائسة، بل في لغته التقريرية القامعة، يعطي صورةً عن جدل السيطرة والخضوع. فلغة الأسياد سيدةُ اللغات، والعبد يستظهر لغةً لا يسمعها أحد. والعبد الفلسطيني، الذي استعذب العبودية، يستنيم إلى مطالب سيده الإسرائيلي الذي حوّل هذا الاتفاق، كما الاتفاقاتِ التي سبقته، إلى لعبة شكلانية حدودُها الإرهابُ ومكافحةُ الإرهاب، مفترضاً، منذ البداية، أنّ كل فلسطيني هو إرهابيٌّ بالسليقة.

ومن الطرافة بمكان أن تتنبه جماعةُ «مراقبة حقوق الإنسان» في لندن إلى اللغة القامعة التي جاءت في الاتفاق؛ وهي لغةٌ تختزل دورَ السلطة الفلسطينية إلى قمع الفلسطيني... بصيغة المفرد، وصيغةِ الجمع في آن. تقول الجماعة المشار إليها: «من الممكن تفسيرُ اتفاق واي بلانتيشن بأنه يشجِّع الانتهاكات، مثلَ الاعتقال الإداري والتعذيبِ والمحاكماتِ غيرِ العادلة، بدلاً من أن يعمل على توفير آلياتٍ قويةٍ لمنعها...». وأشارت أيضاً إلى مخاوفها: «من أن تؤدي اللغةُ الغامضةُ التي وردتْ في بندِ 'منع كل أشكال التحريض' إلى توفيرِ عذرٍ يؤدّي إلى مزيد من الانتهاكات للحقوق المشروعة للتعبير عن الرأي السياسي...» (**الحياة**، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). وواقع الأمر أنّ لغة الاتفاق مرآةٌ لمضمونه: فهي تحرِّض على إعدام «الإرهابي» الذي لم يولد **قبل** أن تصل إلى الفلسطيني اليومي؛ وتحضّ على محاسبة النوايا واعتقال الضمائر ومداهمةِ الظنون وتقييدِ الأحلام ومصادرة الأسرار، قبل أن تعطي أوامرها القاطعة بمطاردة كل فلسطيني يتمتع بحس الكرامة.

فالاتفاقُ يتحدث عن «درجة صفرٍ من التسامح مع الإرهاب والعنف»... وأن يأخذ الجانبان «كلَّ الإجراءات الضرورية من أجل منع الإرهاب والجريمة والاعتداءات»، ويشدِّد على «مقاومة المنظمات الإرهابية وتعقُّبِها قانونياً... وعدم التهاون نهائياً مع الإرهاب والعنف». ووردتْ في الاتفاق، وتحت عنوان «منع أعمال التحريض»، الجملُ التالية: «بالنظر إلى الممارسات الدولية ذات العلاقة، ووفقاً للفقرة الثانية والعشرين من الاتفاق الانتقالي ولمذكرة كانون الثاني ١٩٩٧، فإنّ الجانب الفلسطيني سيصدر قراراً بحظر كل أشكال التحريض على العنف والإرهاب، وسيضع آليةً للعمل بشكل منتظم ضد كل التهديدات أو عبارات العنف والإرهاب...» (**الشرق الأوسط**، ١٩٩٨/١٠/٢٥).

ينطوي كل ما جاء في الاتفاق على لغة تقريرية باترة، أو على لغة زجرية قاطعة، تَخْلُق الوقائع التي تريد، وتُنجب الدلالاتِ التي ترغب، وتستولد ما شاءت من العقوبات الحقيقية. ولهذا، كانت لغة التقرير حبلى بالكلمات القاطعة: «درجة صفر»، «كل الإجراءات»، «عدم التهاون نهائياً»، «كل أشكال التحريض»، «كل التهديدات...». تتضخم «الكلُّ» الإسرائيلية حتى يصبح الشعبُ الفلسطيني متَّهماً كلّه، لا تنجو منه إلا قلةٌ بريئة، هي السلطة الفلسطينية ذاتها وأدواتُها القمعية المَنُوطُ بها ـ إذا أمكن ـ تحقيقُ «الكل» الإسرائيلي الذي لا نهاية له. وبهذا المعنى، فإنّ السلطة الفلسطينية هي «الجزء» المتبقي من «الكل» الإسرائيلي، أو هي «الجزء» الذي لا وجود له خارج «الكل» الإسرائيلي. وتكشفتْ دلالةُ «الجزء» حين أقدمت السلطةُ الفلسطينية، وبعد الاتفاق مباشرةً، على اعتقال أحد عشر صحفياً فلسطينياً، لم يطلَقْ سراحُهُم إلا بعد أن «أفهمهم» مسؤولٌ في المباحث الجنائية، أنه يتوجّب عليهم، من الآن فصاعداً، أن يحصلوا على إذن من الشرطة قبل تغطيةِ أيِّ موضوعٍ سياسي. وما أصاب الصحفيين أصاب الشيخ حامد البيتاوي، خطيبَ المسجد الأقصى، ورئيسَ رابطة علماء فلسطين، الذي اعتُقل،

## لغة الاتفاق تحرّض على إعدام «الإرهابي» الذي لم يولد، وعلى محاسبة النوايا، واعتقال الأحلام، ومصادرة الأسرار

وبعد مرور نصف ساعة فقط، إثر تصريح له لإحدى الفضائيات العربية، يدين فيه الاتفاق.

ولئن كانت صيغةُ «الكلّ» القاطعةُ تشير إلى شكلٍ لغويٍ قمعي، فإنّ المضمون الذي تنشئه اللغةُ لا يقلّ قمعاً. فهي ضبابية وشديدة الضبابية، غير أنها تتعامل مع الضباب وكأنه حجارة صلدة. وإلا فما معنى «عبارات العنف»، وما معنى «أشكال التحريض على العنف»؟ هل قراءةُ جملةٍ من القرآن تحضّ على الجهاد هي شكل من أشكال العنف اللغوي؟ وهل مطالعةُ رواية **عائد إلى حيفا** لغسان كنفاني دعوةٌ إلى عنف صريح؟ هل استعمال أديبٍ لشيء يُذكّر بكَفَر قاسم ودير ياسين هو عنف وتحريض وتهديد؟ وهل الإشارة إلى وعد بلفور وهبّة البراق وعزّ الدين القسّام وأسماءِ القرى الفلسطينية المهدومة، فعلٌ إجراميٌّ على القانون أن يطارد مقترفَهُ بـ «كل الأدوات»؟ هل استذكارُ «كلّ» الماضي الفلسطيني عملٌ إرهابيٌّ جديرٌ بـ «كل» أنواع السحق و«كل» أنواع المطاردة؟

تبيّن هذه الأسئلة، وكثيرٌ غيرها، أنّ دور الاتفاق الجديد، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هو تكريسُ أمن إسرائيل بأدوات جديدة، إذ تضاف قوى الأمن الفلسطينيةُ إلى قوى الأمن الإسرائيلية، وتصبح أجهزةُ السلطة الأمنية حامياً للمستوطنات اليهودية القائمة والقادمة. وتحقيق الأمن، بالمعنى الإسرائيلي، لا يستوي إلا بتدمير معنى الأمن والأمان في الحياة الفلسطينية، ما دامت اللغةُ الإسرائيلية تحاسِب على النوايا قبل أن تحاسِب على الأفعال.

أكثر من ذلك: لقد طبّقتْ إسرائيل على السلطة الفلسطينية تصوُّرها المطلق عن الأمن والإرهاب، كي يكون نموذجاً يُحتذى، على الحكومات العربية أن تأخذ به لاحقاً. وهذا ما قصده كلينتون حين قال: «إنّ الاتفاق لا يخصّ الفلسطينيين بل المنطقة بأسرها». فكأنّه يؤكّد، قياساً على الشرط الفلسطيني، أنّ على العرب تأمينَ حماية إسرائيل، وأنّ على العرب والفلسطينيين أن يعملوا معاً من أجل خلقِ جبهةٍ مشتركةٍ معاديةٍ للإرهاب، أي معاديةٍ لكل ما لا يتفق مع الطموحات والتصورات الإسرائيلية.

*

وفي سياقٍ مهزومٍ تحدِّد فيه اللغةُ الإسرائيليةُ معنى الحق والإرهاب والعنف، يكون عادياً تماماً أن تصبح المخابراتُ الأمريكية (C.I.A.) عنصراً داخلياً في بنية السلطة الفلسطينية، ما دام الدورُ الجوهريُّ لهذه السلطة هو حماية الأمن الإسرائيلي. وعندها، لا «تُشرف» المخابرات المركزية على تطبيق السياسة الأمنية ولا «تراقب» الفاعليةَ الفلسطينية أو غيابها، بل تقوم أولاً بـ «اقتراح» بنيةٍ أمنيةٍ فلسطينية تتعيّن في إطار بنيةٍ أمنيةٍ أشدّ اتساعاً هي البنية الأمنية الإسرائيلية، دورُها حمايةُ كلِّ اسرائيليٍ واتهامُ كل فلسطيني.

والأمر كله لا يدور في إطار السياسة بل في فضاء العجب؛ فالتاريخ لا يعطي أمثلة كثيرة عن محتلٍّ يَسْهر على راحة محتليه، ولا عن سلطة تعتقل أفرادَ مجتمعها وفقاً لأوامر سلطةٍ خارجيةٍ تعتقل الشعب وأرضَ الشعب ووجودَ الشعب. والأمر كله يدور في فضاء العجب؛ فلقد اعتادت المخابراتُ المركزيةُ، التي احترفتْ تقتيل الشعوب، أن تبذل كلَّ جهودها لاختراق السلطات أو شرائها بشكل سري؛ أما السلطة الفلسطينية فتبادر جهراً وعلانيةً إلى **استدعاء** المخابرات المركزية كي تكون طرفاً من أطراف الأسرة الحاكمة. ويصبح الأمرُ أكثرَ فداحةً حين يسهر الطرفُ الأمريكي على تطبيق البنود الأمنية المصوغة باللغة الإسرائيلية، والتي ستعطيه مكاناً مقرَّراً في السياسات الإعلامية والثقافية والاقتصادية والإسكانية، الأمر الذي سيجعل من السلطة الفلسطينية كلّها امتداداً لأجهزة الأمن الإسرائيلية ولأجهزة المخابرات المركزية في آن.

*

وإذا كان الاتفاقُ الجديدُ يجعل من الأمن الإسرائيلي جوهراً له، فإنّه يجعل من إلغاء الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني جوهراً موازياً. فهو قد طالب وسيطالب بتدمير «حماس» و«الجهاد» بسبب ممارستهما «الإرهابَ الصريحَ»؛ وهو سيطلب إلغاءَ «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية بحجة استعمال لغةٍ توحي بالعنف، ما دامت دلالةُ العنف تقاس بمدى رفض الاستمرارية الطليقة للمشروع الصهيوني. وهذا يعني أنّ المطالبة بتوقيف المستوطنات تحريضٌ على الإرهاب، والدعوى إلى الكفّ عن تهويد القدس العربية دعوةٌ إلى العنف والإرهاب، ومناشدةَ إسرائيل الإفراجَ عن السجناء قولٌ عنيف يستحق العقاب. وفي مناخ كهذا يتم اختصارُ الحياة الفلسطينية إلى وجود السلطة الفلسطينية لا أكثر. وربما لم تكن مهاجمةُ أحد مكاتب «فتح» في رام الله، في نهاية تشرين الأول الماضي، إلا رسالةً مفتوحة إلى جميع الأطراف التي تتحدث لغةً سياسيةً لا تلبّي شروطَ الأمن

**تبذل المخابرات الأميركية كلَّ جهودها لاختراق السلطات أو شرائها، ولكنّ السلطة الفلسطينية تستدعيها علانية لتكون طرفاً من أطراف الأسرة الحاكمة**

الإسرائيلي، وذلك في إشارة مزدوجة الدلالة تقول: إنّ السياسة الأمنية الفلسطينية، كما تحددها اللغةُ الإسرائيلية، تطبّق أولاً على «فتح» قبل تطبيقها على «الجهاد» و«حماس». وتقول أيضاً: إنّ الأجهزة الأمنية الفلسطينية حاكمةٌ لما عداها، بما في ذلك التنظيم الذي تدّعي السلطةُ الرسميةُ الانتماءَ إليه!

لقد كان من المفترض، منطقياً، أن تكون الحقوقُ الوطنيةُ الفلسطينية، حتى في مستواها الأشد بؤساً، هي موضوع اتفاق واي بلانتيشن، وخاصة أنّ السلطة الفلسطينية، المطمئنة إلى مستقبلها في غزة، لا تزال ترى في ذاتها امتداداً لمنظمة التحرير المسؤولةِ عن الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة والشتات. غير أنّ السلطة، التي أدمنت الرقصَ على الموسيقا الإسرائيلية، حوّلت الموضوع، وبجرأةٍ عزّ نظيرُها، إلى موضوع الأمن الإسرائيلي، حتى بات مرجعاً مكتوباً يحدِّد معنى الممارسات الفلسطينية القائمة والقادمة. فلا سلطة فلسطينية إلا من وجهةِ نظر أمن الإسرائيليين، ولا حياة سياسية فلسطينية إلا إنْ كان الدفاعُ عن الأمن الإسرائيلي قوامَ السياسة المفترضة، ولا مستقبل للفلسطينيين جميعاً إلا إذا تحولّوا إلى متطوعين في أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وعندها لا يستمدّ الفلسطينيون معنى وجودهم من قضية وطنية كفاحية مجيدة، بل من دورهم في حرقِ وإتلافِ كلِّ مَنْ يُذكِّر بهذه القضية ويتحدث عنها بلغة وطنية. وهو ما يعني، وبكل بساطة، أنّ الشعب الفلسطيني (كما سلطَتَهُ) لا وجود له، لأنه لو كان موجوداً، من وجهة النظر الإسرائيلية، لما قَبِلَ بالشروط التي تُمْلَى عليه إملاءً وتُفْرَض عليه فرضاً، ولَمَا كَسَرَت إسرائيلُ قواعدَ العقل والمنطق وهي تتجه إليه. ولذلك لم يكن غريباً أن تبدأ حكومةُ نتنياهو ببناء إحدى وعشرين مستوطنة، بعد مرور يومين فقط على الاتفاق الجديد. والأمر لا غرابة فيه لأنّ السلطة الفلسطينية قد نقلتْ مواقعها من مكان إلى آخر، وحدّدتْ دورها بمطاردة الشعب الفلسطيني وبحماية المستوطنات الإسرائيلية، التي تتناتج طليقةً من دون مانع أو رادع.

*

يطرح كلُّ ما سَبَقَ سؤالين أساسيين: ما معنى الأمن الإسرائيلي من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية؟ وما معنى السلطة من وجهة نظر السلطة الفلسطينية؟ الجواب على السؤال بسيط تماماً: إنّ الأمن الإسرائيلي هو نهبٌ وتدميرٌ لأمانِ الطرف اللاإسرائيلي، أي هو البدءُ بإلغاء الآخر **قبل** التعامل معه. وسياسة إلغاء الآخر، بموافقة الآخر وبشروط مكتوبة، هي التي جعلتْ نتنياهو يحوِّل كلَّ ما عدا الأمن الإسرائيلي إلى تفاصيل نافلة لا قيمة لها، تتحدث عن ٩٪ تارة و ١٢٪ تارةً أخرى. وهو محقٌّ في ذلك تماماً، لأنه يريد أن يصادر الإرادة الفلسطينية ويعتقلها قبل مصادرة الأرض وتهويدها. أما السلطة الفلسطينية فترى مكاسب السلطة ولا ترى ما عداها، حتى لو كان ثمنَ السلطة إحراقُ الشعب الفلسطيني كله. ولذلك فهي راضية عن اتفاق واي بلانتيشن وإنْ تعارَضَ مع اتفاق أوسلو؛ وهي راضيةٌ عن اتفاق أوسلو وإنْ تعارض مع مقدِّمات مدريد؛ وهي راضية عن مقدمات مدريد حتى ولو تعارضت مع إرادة الأرض والسماوات. فالسلطة الفلسطينية دائماً هناك، تُطْلب فتلبي، وتؤمَرُ فتطيع، وتُزجَر فتمتثل، مكتفيةً بوعدِ المطارِ والبساطِ الأحمرِ والمروحية العتيدة، وراضيةً بالألقاب الشكلية التي أفضتْ وتفضي دائماً إلى ثروات ماليةٍ حقيقية. وما يثير الضحكَ الأسود هنا هو تمسُّكُ السلطة بموعد إعلان الدولة. وما هي أهمية الوجود الفلسطيني الرسمي، سواء أكان دولةً أم سلطةً، إمارةً أم امبراطوريةً، ما دام لن يبارح أبداً راحةَ اليد الإسرائيلية التي تحدِّد، فعلياً، معنى السلطة والدولة، ومعنى العنف والإرهاب؟!

«لا راحة لعادل»، يقال، لأنه مأخوذ أبداً بما يُبقي وجهَ العدالة ناصعاً. والراحةُ كلها تكون لمن لا يعرف معنى العدل، لأنه مشغول بعقاراته وبشركاته وبأحوالِ البورصة وبمردودِ «الكازينوهات» وبأشياء أخرى.

*

يفضي ما سبق إلى موضوع إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي سيكون مناسبةً كرنفاليةً أخرى، يحضرها الرئيسُ الأمريكي، وتَحْضر معه الأجهزةُ التلفزيونية والإعلامية في جميع أنحاء العالم، كي تقدِّم عرضاً جماهيرياً ـ كونياً عن «نهاية قضية». وواقع الأمر أنّ المطالبة الإسرائيلية بإلغاء المادة الخاصة بـ «تدمير إسرائيل» تندرج في مدار إخضاع الإخضاع، لأنّ منظمة التحرير كانت قد ألغتها منذ زمن طويل، وألغتْ معها كلَّ ممارسةٍ وطنيةٍ تتمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. بل أكثر من ذلك: إنْ كانت سماتُ الإنسان في وجهه، وفقاً للحكمة الشعبية، فإنّ في سمات السلطة الفلسطينية ما يُعلِنُ عن

## ما معنى زيادة مساحة المنطقتَيْن «أ» و «ب» إن كان دورُ السلطة ضمانَ الأمن الإسرائيلي؟ وهل ناضل الشعب الفلسطيني من أجل سلطة تحتفل بالسجون والممنوعات؟

تدمير الحقوق الفلسطينية... لا عن تدمير إسرائيل، المحميةِ بترسانةٍ عسكريةٍ نموذجية، وبشبكةِ الصواريخ الأميركية التي تم ربطها (خلال القمة الإسرائيلية ـ الأمريكية ـ الفلسطينية الأخيرة) بشبكة الصواريخ الأمريكية. فكلّ ما لَهُ علاقةٌ بـ «التدمير» المزعوم تغيَّر في مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، وشُطب وانتهى في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني في غزة عام ١٩٩٦. والسؤال هنا: إنْ كانت كلُّ القرائن تبيِّن أنّ فرضية التدمير ساخرةُ المضمون ولا وجود لها، فلماذا يطالِبُ اتفاقُ واي بِلانتيشن بإلغائها من ميثاق منظمة التحرير؟ يمكن القول قبل الإجابة، إنّ اتفاق أوسلو قد دَمَّر نهائياً ما يدعى بمنظمة التحرير ودمَّر معها الميثاقَ المرتبط بها، وإنّ السلطة الفلسطينية جاهزة أبداً ـ إن استطاعتْ ـ لتدميرِ كلِّ جهدٍ فعلي لإعادة الاعتبار إلى العمل الوطني الفلسطيني. والسؤال البسيط هو: هل تبقّى ما يُدعى فعلياً منظمةَ التحرير كي تتم المطالبةُ بتعديل ميثاقها؟ وإذا كانت هذه المنظمةُ قائمةً فمَنْ تمثِّل؟ وماذا عن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وهو حق قالت به قراراتٌ دوليةٌ مثلُ القرار ١٩٤ والقرار ٢٣٧؟ وهل بقي لمنظمة التحرير، بعد كل هذا التفريط، شيءٌ من السيادة الفعلية كي تعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني؟

تبقى الإجابة غائبةً غيابَ السيادة الفلسطينية. ذلك أنّ السلطة المغتبطة بمطار غزة القادم تَخْنق الأسئلةَ الكلية بأظافر التفاصيل الرخيصة، آخذةً بالسلوك الإسرائيلي، ولكنْ بشكل مقلوب. فإذا كان الطرفُ الإسرائيلي يحاصر الطرف الفلسطينيَّ الرسميَّ في زوايا التفاصيل الصغيرة، فإنّ الطرف الثاني يضلّل الشعب الفلسطيني بأحاديث التفاصيل التي تطرد الجوهريَّ. لذلك يُطْلق إعلام السلطة أهازيج الانتصار، مذكِّراً بإعلان «السيادة» القادم في ١٩٩٩/٥/٤، ومؤكِّداً أنّ الاتفاق سيوسِّع مساحة المنطقة (أ) إلى ١٨,٢٪ من مساحة الضفة، ومساحةَ المنطقة (ب) إلى ٢١,٨٪.... ولكنْ ما معنى هذا الكلام، إنْ كان دورُ السلطة الفلسطينية ضمانَ الأمن الإسرائيلي قبل أيّ شيء آخر؟ وما معنى المساحة، وهي مُبْكيةٌ، إذا كان الفلسطينيُّ خاضعاً فيها لإرشاداتِ المخابرات المركزية؟ وهل ناضل الشعبُ الفلسطيني من أجل سلطة تحتفل بالسجون والمحرَّمات والممنوعات، أم أنه قاتَلَ من أجل وطن له كرامةٌ وسيادةٌ وسلطةٌ وطنيةٌ تدافع عن حقوقه؟ وفي الحالات جميعها، فإنّ المطالبة الإسرائيلية بإلغاء المادة الخاصة بـ «تدمير إسرائيل» تندرج بدورها في سياسة إخضاع الإخضاع، أيْ في استئصالِ كلِّ ما يُذَكِّر بأنّ الشعب الفلسطيني قد كانت له «ذاتَ مرةٍ» مرجعيةٌ سياسيةٌ تتحدث عن وطن سليب، وعن عودةٍ كفاحية إلى الوطن السليب.

*

وعلى الرغم من إخفاق شامل تحتفل به الفضيحة، فإنّ «علماء السياسة» الناطقين باسم السلطة يرون في الإخفاق ـ الفضيحة انتصاراً أكيداً. فبسّام أبو شريف يتحدث عن أفق جديد للعرب وللفلسطينيين جميعاً: «وهذا يعطي العربَ فرصةً كبيرةً جديدة؛ فالمعركة مع الحكومة الإسرائيلية لم تنته بعد...». أما الفرصة الكبيرة والجديدة فـ «تتمثل في أنّ الرأي العام الأمريكي بدأ يستوعب دور اسرائيل المعوِّق للسلام ويكتشف تضليلها للرأي العام»... (**الشرق الأوسط** ١٩٩٨/١٠/٢٥). بل إنّ من يقرأ التقرير الطويل الذي كتبه أبو شريف سيلتقي بالدهاء السياسي المكين والمرونةِ الألمعية وطولِ النفس الأريب الذي ميّز القيادة الفلسطينية؛ وسيلحظ أيضاً ـ ولو بين السطور ـ أنّ الرئيس الأمريكي نَصَرَ السلام لأن الفلسطينيين أجبروه على ذلك بصدقهم، ولأنه، في اللحظة عينها، لا يستطيع «القفز» فوق الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يميِّز بين «الصدق الفلسطيني» و«التضليل الإسرائيلي».

والأمر لا يختلف لدى خليل الشقاقي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح في نابلس ومدير مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية. فهذا الأكاديمي، المأخوذ بإحصائياتٍ لا وجود لها بل يُفرزها مركزُ الدراسات الذي يُشْرف عليه، يقرِّر مسبّقاً أن القيادة الفلسطينية قادرةٌ دائماً على حصار الطرف الإسرائيلي، اعتماداً على الحكمة الذاتية وثقة الشعب الفلسطيني بها... (**السفير** ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). والأكاديمي، الذي هو على صورة السلطة التي تُشْرِف على مركزه البحثي، يتحدث عن دولةٍ فلسطينية وعن عاصمةٍ للدولة، وعن احتياطي شعبي واسع وثابت المرجع يعطي القيادةَ الرشيدةَ ثقَتَه كلها... غير أنّه ينسى أنّ للدولة قدساً على صورتها هي: أبو ديس (قرية جنوب شرقي القدس)، التي اقترحتْ بعضُ الأوساط السياسية الإسرائيلية «المرنة» أن تكون عاصمةً للسلطة التي تحلم بأن تصبح «دولة». لا شيء يفاجئ في كلام الأكاديمي المعجَب بسلطته، لأنه مثلها يستعمل لغةً إسرائيلية، كما ألْمَعَ مصطفى الحسيني في جريدة **السفير**. ذلك أنّ «العالِمَ الفلسطيني»

ينسى جبل أبو غنيم، المنطقة الفلسطينية التي يعمل الإسرائيليون على استيطانها، ويعطيها مسبقاً الاسمَ الإسرائيليَّ المقترحَ وهو: «هارحوما». كما ينسى سورَ الحرم الشريف، ويكتفي بالحديث عن «نفق أَثَري». وواقع الأمر أنّ السلطة الفلسطينية، كما «علماءَها الكبار»، تحوّل فلسطين كلّها إلى متحفٍ للأثريات لا حرمةَ له، متحفٍ من نوع خاص، يشتري الزائرُ منه ما يشاء، ما دام يدفع المبلغَ المطلوب.

*

لقد صرح شمعون بيريس، وهو يتحدث عن «القيادة الفلسطينية» بعد توقيع اتفاق أوسلو، قائلاً: «هم الذين غيَّروا مواقفهم، لا نحن». والقول صحيح، لأنّ الصهيوني لا يزال، مثلما كان، صهيونياً، يحتفظ بأحلامه وأمانيه، على نقيض «الفلسطيني الآخر» الذي سلّع الأحلام كلها، أملاً في أن يصل، ذات يوم، إلى حشو الذاكرة الفلسطينية بقشٍ إسرائيلي، فيكونَ على الفلسطيني أن يعتنق التصورَ الإسرائيليَّ للأرض والتاريخ، وأنْ يؤمن بأنّ التاريخ الفلسطيني الماضي كان تاريخاً إرهابياً، وأنّ ما جاء يوماً على قلم خليل السكاكيني ونجيب نصّار ومعين بسيسو دعوةٌ إلى العنف والإرهاب، وأنّ ناجي العلي إرهابيٌّ بامتياز لأنه سَخِر من «السلام» الإسرائيلي وسَخِرَ من الإداري الفلسطيني الذي يظن نفسه قائداً، وأنّ شهداء صبرا وشاتيلا جديرون بما أصابهم لأنهم تعاونوا مع جماعات إرهابية... بل على الفلسطيني أن يؤمن بأنّ على الفلسطينيين أن يلعنوا جميع شهدائهم، لأن هؤلاء لم يكونوا إلا حفنةً من الإرهابيين أرّقوا الإنسانَ الإسرائيليَّ المسالم وصاحبَ «الحق الشرعي الوحيد» في فلسطين!

يقول خوان غويتيسولو في كتابه **دفاتر العنف المقدس**: «بعد اتفاقيات أوسلو ركّز الإسرائيليون على إكمال حلمهم على حساب كابوس الفلسطينيين. هذا الأمل يكشف عن خداع كامل. ذلك لأنّ الاعتراف بالهوية الفلسطينية، وبحقّ الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وديمقراطية، هو الذي يمكن أن يُنهي في يوم من الأيام كابوسَ الشرق الأوسط». ولكنْ كيف يَقْنع الفلسطينيُّ المأخوذُ باللغة العبرية بأن يعود إلى لغته، أو بأن يقبلَ بأفكار مثقف يكتب باللغة الإسبانية؟ فمثلما تُنتج بعضُ الأجساد أمراضَها، أفرز الجسدُ الفلسطيني ما يشدّه إلى مرضٍ مهلكٍ أو أفرز هلاكاً يكاد أن يَقْرض الجسد ويقوِّض أركانه.

**فلسطين (دمشق)**

## هادي العلوي... وداعـــا

يرحل هادي العلوي وأحلامه النبيلة والحزينة، فلا عاد الى العراق، ولا العراق عاد إلى أهله، ولا الأهل عادوا الى أحلامهم البسيطة. يرحل هادي الذي حلم بيوم يؤمّن للطفل كساءه، وللمريض دواءه، وللجاهل كتابه، وللرأي الصائب والحرّ فسحةً كاملةَ الإنارة.

يطوي الموتُ مثقفاً حلم بمثقف يكون للأمة ضميراً، وللحق صوناً، وللخير نصيراً، مثقفٍ يسمّي الأشياء بأسمائها: فالصهيونية احتلال، والعولمة الجديدة استعمار، والتطبيعُ الثقافي خيانة، والدفاعُ عن هوية الأمة واجب. يطوي الموتُ مثقفاً عراقياً نبيلاً رفع رايات الفارابي والشيرازي؛ واتّخذ من أبي العلاء المعري صديقاً؛ ومن أبي ذرّ الغفاري زميلاً وصاحباً؛ ومن كارل ماركس أنيساً يطرح عليه أسئلة الفقراء ثم يعود الى ديارهم كي يتأكّد من صواب الإجابة أو خطلها.

ربّما رأى البعضُ في هادي العلوي، ولاسيّما في سنواته الأخيرة، مثقفاً ماضوياً ينتمي الى زمن مضى وأحلامٍ قضت. ولكنْ لم يكن في هادي من الماضوية شيء، بل كان فيه ذلك الضميرُ الذي لا يُباع، بل يدرك أنّ اختلاف الكلمات لا يغيّر من جوهر الوقائع شيئاً؛ فالجوع قائم، والظلم منتشر، وإهانة البشر متمادية الأطراف. وكان في هادي ذلك الضمير الذي يدرك أنّ المثقف الحقيقي هو المدافع عن مستقبل العراق وأحلام الفلسطينيين وكرامة الأمة العربية. وكان من قلّة من المثقفين تبحث عن غبطة الصدق، قبل أن تذهب الى النوم الذي لا صحوة منه.

رحل هادي حزيناً ومغتبطاً في آن: حزيناً لأنّ أحلامه بقيتْ مبعثرة في الهواء... ومغتبطاً لأنه لم يستنشق هواءً مسموماً قطّ.

ف.د.